جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

عنوان البحث (باللغة العربية):

التعليم الفنى فى مصر الواقع و المأمول

عنوان البحث (باللغة الانجليزية):

Technical Education in Egypt

Reality and Expectations

إعداد

جليلة عثمان عبد اللطيف

إشراف

أ.د. دسوقى عبد الجليل

لاستكمال متطلبات
الحصول على الماجستير المهنى "التخطيط للتنمية المستدامة"

عام **2021**

ملخص البحث

يعتبر التعليم الفنى هو اساس التنمية التكنولوجية فى المجتمعات الحديثة و هو المصدر الرئيسي لامداد سوق العمل بالعمالة الفنية الماهره و المدربة حرفيا و التى تلعب دورا فى تنمية البلاد و يحظى هذا النوع من التعليم على اهمية كبرى فى معظم الدول المتقدمة سواء من حكوماتها او من المجتمع الصناعى و التجارى فتغيرات هيكلة العمالة و تأثيراتها المتعدده قد فرضت مطالب تعليمية و مهنية يجب ان يوفرها النظام التعليمى.

و تسعى الدراسة لتحقيق مجموعه من الاهداف الفرعية بغرض الوصول للهدف الرئيسي للدراسة و هو كيفية النهوض بالتعليم الفنى فى مصر من خلال التعرف على واقع التعليم الفنى فى مصر و التحديات التى تواجهه و اسبابها الرئيسة و كيفية التغلب عليها من خلال الاجراءات التى تكفل رفع كفاءة التعليم الفنى فى مصر و تعرضت الدراسة للاسباب التى ساهمت فى تدهور التعليم الفنى فى مصر من اسباب تعليمية و فنية و اقتصادية و تشريعية و اجتماعية و اشارت الدراسة الى التحديات التى تقف حجر عثر امام تطوير التعليم الفنى فى مصر.

كما ناقشت الدراسة الوسائل و الاجراءات التى تكفل رفع الكفاءة الانتاجية للتعليم الفنى من الداخل و الخارج و النهوض بالكفاءة النوعية و الكفاءة الكمية و كفاءة كلفة التعليم بالاضافة الى تحقيق اهداف المجتمع الخارجية من خلال ما يقدمة التعليم الفنى من خريجيين يساهمون فى مجالات الانشطة المختلفة بكفاءه و فاعلية.

و عرضت الدراسة السبل اللازمة لتغيير النظرة المجتمعيه المتدنية للتعليم الفنى فى مصر.

كما تم الاستعانة ببعض الدراسات السابقة التى ناقشت مشكلات التعليم الفنى و اليات تطويرة و دورة فى تحقيق التنمية الشاملة. كما ناقشت الدراسة مدى تلبية مخرجات التعليم الفنى احتياجات خطط التنمية فى مصر و علاقتها باهداف استراتيجية التنمية المستدامة فى مصر رؤية مصر 2030.

طرحت الدراسة عدة توصيات يمكن من خلالها تغيير الواقع الحالى للتعليم الفنى ليس فقط لتأثيرة على الاقتصاد الوطنى فحسب و لكن ايضا لتأثيرة المستقبلى فى نوعية الحياه و رقيها فى المجتمع.

Research Summary

Technical education is considered the source for technological development in modern societies and it is the main source for supplying the labor market with skilled and literally trained technical workers that play a role in the development of the country. This type of education is of great importance whether from their governments or from the industrial and commercial community in most developed countries, the changes in the structure of employment and its multiple effects have imposed educational and professional demands that the educational system must provide.

The study seeks to achieve a set of sub-goals in order to reach the main goal of the study, which is how to advance technical education in Egypt by identifying the reality of technical education, the challenges it faces, its main causes, and how to overcome them through measures that ensure the raising of the efficiency of technical education In Egypt, the study was exposed to the reasons that contributed to the deterioration of technical education in Egypt, including educational, technical, economic, legislative and social reasons.

The study also discussed the means and procedures that guarantee raising the productive efficiency of technical education from inside and outside and the promotion of the qualitative efficiency, the quantitative efficiency and the efficiency of the cost of education in addition to achieving the objectives of the external society through the technical education provided by graduates who contribute in various fields of activities efficiently and effectively.

The study presented the necessary means to change the low societal perception of technical education in Egypt

In addition, some previous studies were used that discussed technical education problems, development mechanisms, and a cycle in achieving comprehensive development. The study also discussed the extent to which the technical education outputs meet the needs of development plans in Egypt and their relationship to the goals of Egypt's sustainable development strategy, Egypt Vision 2030.

The study put forward several recommendations through which it is possible to change the current reality of technical education, not only to its effect on the national economy, but also to its future impact on the quality of life and its advancement in society.

الكلمات المفتاحية:

التعليم الثانوى الفنى	Technical Secondary Education
الكفاءة الداخلية و الخارجية	Internal and External Efficiency
اهداف التنمية المستدامة	Sustainable Development Goals
سوق العمل	Labor Market
النظرة المجتمعيه	Societal outlook
مخرجات التعليم	Education Outcomes
التنمية الشاملة	Comprehensive Development

1- المقدمه

الاهتمام بالتعليم و تطويرة يعتبر من الجوانب المهنية للامن القومى لاى دولة خاصة ان عادات الشعوب ايجابية او سلبية هى نتاج النظام التعليمى الخاص بها سواء كان مباشر او غير مباشر.

فالتعليم ليس هاما فقط فى بناء الاقتصاد الوطنى و لكن لتأثيرة المستقبلى فى نوعية الحياه و رقيها فى المجتمع.

و قد فرضت الثورة العلمية و تحدياتها المتعاظمة فى هذا العصر الحديث بمتغيراتة المعلوماتية و التكنولوجية و الالكترونية و كذا التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية فرض هذا كلة تأثيرات واضحة و تغيرات

جذرية فى مطالب الانسان و طموحاتة التعليمية و المهنية فى اساليب العمل و وسائل الانتاج و فى هيكل المهن و العمالة نحو المزيد من الطلب على القوى العاملة الماهره.

و التعليم كاستثمار بشرى هو اهم وسائل اعداد و تحديث الانسان المعاصر القادر على الاسهام بشكل مباشر فى دفع مسيرة العمل و الانتاج باعتبارة اهم مدخلات التنمية الشاملة فى المجتمع.

و يعتبر التعليم الفنى هو اساس التنمية التكنولوجية فى المجتمعات الحديثة و هو المصدر الرئيسى لامداد سوق العمل بالعمالة الفنية المدربة حرفيا و التى تلعب دورا فى تنمية البلاد . و يحظى هذا النوع من التعليم بأهمية كبرى فى معظم الدول المتقدمة سواء من حكومتها او من المجتمع الصناعى و التجارى فتغيرات هيكلة العمالة و تاثيراتها المتعدده قد فرضت مطالب تعليمية و مهنية جديدة يجب ان يوفرها النظام التعليمى و لذلك كان على المجتمعات و منها مصر ان تعيد ترتيب اولويتها التربوية و اصلاح نظمها التعليمية و تحديثها كبدائل حتمية للتعامل مع الواقع المصرى الجديد لمواصلة خطط التنمية القومية و ترجع اهمية التعليم الفنى الى ان احد اليات الدولة فى مواجهه البطالة و يحقق العدالة الاجتماعية و زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد.

2- اهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق مجموعه من الاهداف الفرعية بغرض الوصول للهدف الرئيسي للدراسة و هو التعرف على واقع التعليم الفنى فى مصر و اهم المعوقات الادارية و التنظيمية التى تعرقل نظام التعليم الفنى فى مصر و تحديد الوسائل و السبل الت تكفل تحقيق الاهداف المنشودة من الارتقاء و التطوير للتعليم الفنى.

اولا: تشخيص لواقع التعليم الفنى فى مصر

و يمكن التمييز بين نمطين اساسيين للتعليم الفنى فى مصر

النمط الاول: نمط تابع لوزارة التربية و التعليم و يضم التعليم الصناعى و الزراعى و التجارى و ما يتميز بة من جمود المناهج و القصور فى مستلزمات التدريب العملى و فى ضعف اسلوب التقويم

النمط الثانى: و هو النمط التى تشرف علية وزارات اخرى غير وزارة التربية و التعليم مثل وزارة الصناعة و وزارة الصحة و وزارة الانتاج الحربى و مشروع مبارك كول و مدارس هذا النمط يختلف عن مدارس وزارة التربية و التعليم اختلافا كبيرا

ثانيا: التعرف على اهمية التعليم الفنى و انواعة و اسهاماتة فى الناتج القومى و تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية

التعليم الفنى هو المسلك لخلق جيل من الفنيين المهرة اللازمين لرفع كفاءة الانتاج فى مختلف الحرف التى يحتاجها سوق العمل و بالتالى الناتج القومى و التنمية الاقتصادية و الصناعية.

ثالثا كشف النقاب عن التحديات و المعوقات التى تدفع الى تدنى نظرة المجتمع للتعليم الفنى

فقدان الطالب الثقة فى قيمة التعليم و خوفة على مستقبلة لاحساسة بالاحباط من ضعف امكانياتة و عدم تناسبها مع سوق العمل كما يعد التعليم الفنى البوابة الاصعب للالتحاق بالكليات الحكومية و خاصة كليات القمة .

رابعا: دور التعليم الفنى فى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة فى مصر

بعد تطوير التعليم و التدريب الفنى و المهنى احد المحاور الاساسية لاستراتيجية وزارة التجارة و الصناعة المنبثقة من رؤية مصر 2030 حيث تستهدف استراتيجية الوزارة ان تقود التنمية الصناعية عملية النمو الشامل و المستدام.

خامسا: تحديد الوسائل و السبل التى تكفل مزيدا من الارتقاء بالكفاءه الداخلية و الخارجية للتعليم الفنى

و تعتمد رفع الكفاءة الداخلية على الاهتمام بالاتى:

ابنية تعليمية تتوافر فيها الشروط و المواصفات القياسية الهندسية و التربوية – تطوير الادارة المدرسية– تحسين نوعية المدخلات (الطلاب) تجديد المناهج بما يساير التطورات بسوق العمل

و تنقسم الكفاءة الخارجية الى كفاءة خارجية كمية تهتم بمعرفة مدى تلبية التعليم الفنى لحاجات المجتمع و مدى توازن اعداد الخريجين مع الاعداد المطلوبة لسوق العمل و مواقع الانتاج دون نقص او زيادة و كفاءه خارجية نوعية تهتم بمعرفة الى اى مدى تم اعداد الطلاب للقيام بادوارهم المستقبلية فى المجتمع.

3- اهمية الدراسة

قد تفيد الدراسة الحالية فى اعداد كوادر فنية لسوق عمل سريع التغيير و اكسابها مهارات ذات مستوى قادر على تقليل الهجرة الداخلية من محافظة الى اخرى و ذلك عن طريق ايجاد برامج تعليم فنى تستقطب الطلاب و تلبى احتياجات الصناعة و الزراعه الاتية و المستقبلية و اتباع فلسفة مرنة فى التعليم الفنى قادرة على الاستجابة لاحتياجات المستفيدين من الخدمات التعليمية التى تقدمها مؤسسات التعليم الفنى.

كما تركز الدراسة على كيفية تغيير الصورة الذهنية المتدنية للتعليم الفنى و الارتقاء بها بما يتوازى مع اهمية التعليم الفنى.

و ايضا تركز هذة الدراسة على البحث فى مدى مساهمه التعليم الفنى فى مصر فى تحقيق التنمية الشاملة و المستدامة و النمو الاقتصادى.

4- تساؤلات البحث

يتصدى البحث الراهن للتساؤلات الاتية:

1- ما واقع التعليم الفنى فى مصر؟ و ما التحديات التى تواجه؟ و اسبابها الرئيسية؟
2- ما الوسائل و الاجراءات التى تكفل رفع كفاءة التعليم الفنى من الداخل و الخارج؟
3- الى اى حد تلبى مخرجات التعليم الفنى احتياجات خطط التنمية فى مصر و علاقتها باستراتيجية التنمية المستدامة المصرية ؟
4- ما التحديات (المعوقات) التى تؤدى الى تدنى النظرة المجتمعية للتعليم الفنى؟
5- ما السبل اللازمة لتغير النظرة المجتمعيه للتعليم الفنى فى مصر؟

5- حدود البحث

تتضح حدود الدراسة الحالية فى تناولها للتعليم الفنى فى مصر كمشكلة قومية و واقعة الحالى و المستقبلى و علاقتة بالاسهام فى الناتج القومى و تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية و اهداف التنمية المستدامة و التحديات و

المعوقات التى تدفع لتدنى نظرة المجتمع للتعليم الفنى و الاسباب التى ادت الى انخفاض مستوى خريج التعليم الفنى دراسيا و علميا و مهنيا و عدم قدرتة على المنافسة فى سوق العمل المحلى و الاقليمى و الدولى.

كما تقتصر الدراسة على التعليم الثانوى ذو الثلاث سنوات بأنواعه الصناعى و التجارى و الزراعى و الفندقى و التابع اداريا و ماليا لوزارة التربية و التعليم و التعليم الفنى.

6- <u>الدراسات السابقة</u>

<u>دراسة 1</u>

" دور التعليم الفنى فى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة فى مصر"[1]

اميره محمد عمارة – استاذ مساعد قسم الاقتصاد و التجارة الخارجية – كلية التجارة و ادارة الاعمال – جامعه حلوان 2020

تستهدف الدراسة بحث دور التعليم الفنى فى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة فى مصر فالفترة من 1990 الى 2018 حيث ان التعليم و التدريب الفنى و المهنى احد المحاور الاساسية لاستراتيجية وزارة التجارة و الصناعة المنبثقة من استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030)

و لتحقيق ذلك اعتمد فى الدراسة على المنهج الاستنباطى فى دراسة دور التعليم الفنى فى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة فى مصر و استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفى فى تحليل العلاقة بين التعليم الفنى و التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة فى الدراسات النظرية و التطبيقية ثم اسلوب القياس و تقدير اثر التعليم الفنى فى التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة فى مصر

خلصت الدراسة الى ان هناك علاقة موجبة بين التعليم الفنى و القيمة المضافة للصناعة باعتبارها موشرا للتنمية الصناعية الشاملة و المستدامة كما خلصت الى ان الاهمية النسبية للتعليم الفنى هى الاعلى ضمن الصدمات التى تفسر التغير فى القيمة المضافة للصناعة فى كل من الاجليين القصير و الطويل.

---

1. أميره محمد عمارة – دور التعليم الفنى فى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة فى مصر
المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة. تاريخ النشر 30 سبتمبر 2020 القاهره

دراسة 2

"تطوير التعليم الثانوى الفنى المصرى فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة" 1

د. خالد صلاح حنفى محمود – استاذ اصول التربية المساعد – كلية التربية – جامعه الاسكندرية 2018

ترى الدراسة ان التعليم الفنى هو اساس لجهود التنمية فى اى مجتمع من المجتمعات و اهمية الدور الذى يمكن ان يقوم بة هذا النوع من التعليم فى دفع عجلة التنمية و تحقيق اعلى معدلاتها حيث ان خطط التنمية مهما كانت درجة جودتها فانها لا يمكنها ان تحقق اهدافها و معدلاتها المستهدفة الا اذا توافرت لها الكوادر البشرية المؤهلة علميا و تقنيا فى كافة مجالات العمل و الانتاج.

و اوضحت الدراسة ان التعليم الثانوى الفنى فى مصر يعانى العديد من المشكلات كضعف برامج التعليم مما يؤثر سلبا على كفاءة خريجى هذا النوع من التعليم و عدم موائمتة لمتطلبات سوق العمل و حدوث فجوه بين مخرجات التعليم و مؤسسات التعليم الفنى و النظرة الاجتماعية المتدنية لهذا النوع من التعليم لارتباطة بالعمل اليدوى ولازال تعزيز الصورة الاجتماعية الايجابية نحو التعليم و التدريب المهنى و الفنى يشكل تحديا.

لذلك سعت هذة الدراسة من خلال استخدام المنهج الوصفى الى تحليل الادب التربوى و الدراسات السابقة للتعرف على واقع التعليم الثانوى الفنى فى مصر و تحليل ابرز الاتجاهات العالمية الحديثة فى تطوير التعليم الفنى و اجراءات تطبيق كل اتجاه و الجوانب الايجابية و السلبية لكل اتجاه و من ثم تحديد كيف يمكن الاستفادة من تلك الاتجاهات فى طرح رؤية لكيفية تطوير التعليم الفنى فى مصر و اليات تحقيقها و المعوقات المحتملة و كيفية التغلب عليها

1.خالد صلاح حنفى محمود – تطوير التعليم الثانوى المصرى فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة المجلة العربية للدراسات و بحوث العلوم التربوية و الانسانية ديسمبر 2018 القاهرة

دراسة 3

" المتغيرات المجتمعية و انعكاساتها على التعليم الفنى "1

د .اسماء مراد صالح – كلية التربية جامعة الفيوم 2017

ترى الدراسة ان التعليم الفنى هو احد الادوات الرئيسية لتحقيق برامج التنمية الشاملة بل انة يعتبر قاطرة التنمية حيث يسعى بنوعياتة المختلفة الى اعداد القوى العاملة الماهرة اللازمة لخدمة خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول التى تصب مباشرة فى سوق العمل.

و يشهد العالم تحولات و تغيرات سريعة و متلاحقة على جميع المستويات الاقتصادية و التقنية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية مما ادى الى ظهور مفاهيم جديدة لم تكن معروفة من قبل كالعولمة مما ساهم فى فتح الاسواق الجديدة و تحرير التجارة الخارجية و تعاظم دور الشركات متعدده الجنسيات و هيمنة المؤسسات الاقتصادية الدولية (البنك الدولى – صندوق النقد الدولى) على اقتصاديات الجنوب الفقير و التحول نحو اقتصاديات السوق غير ان تحديات كبرى لاتزال جاثمة من الفقر و عدم المساواه و النزاعات و عدم الاستقرار مما يحول دون انخراط الافراد فى العمل اللائق و اكثر من يواجة هذة العقبات الشبا ب و الاشخاص ذوى الاعاقة و المرأه.

و فى ظل هذا العالم فان الضغوط التى تمثلها حزمة المتغيرات السابقة على التعليم بصفة عامة و التعليم الفنى بصفة خاصة معقدة و متداخلة و من ثم يتضح اهمية الوقوف على المتغيرات المجتمعية و من ثم عرض لاهم انعكاساتها على التعليم الفنى.

1.أسماء مراد صالح – المتغيرات المجتمعية و انعكاساتها على التعليم الفنى

مجلة جامعه الفيوم للعلوم التربوية و النفسية العدد السابع (الجزء الثانى 2017)

دراسة 4

"موجهات تطوير مناهج التعليم الفنى فى ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحول الديمقراطى فى مصر 2013" [1]

د. محمد حسن الحبشى كلية التربية جامعه عين شمس

استهدفت الدراسة تقديم قائمة بالمتطلبات الاساسية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية القائمة على التحول الديمقراطى.

يمكن لمخططى مناهج التعليم الفنى الاسترشاد بها فى اعداد وثيقة المنهج لكل من معلمى المواد الثقافية العامة و معهم المواد الفنية و معلمى المواد التدريبية العملية بالتعليم الفنى بأقسامة (الزراعى – الصناعى – التجارى – الفندقى).

طالبت الدراسة الالتزام بالتخطيط الاستراتيجى فى بناء و تطوير مناهج التعليم الفنى و تضمين مفاهيم التنمية المستدامة فى المواد الثقافية و المواد الفنية و التدريبات العملية و الأخذ بالمسئولية المشتركة للمؤسسات الصناعية و التجارية بناء و تنفيذ مناهج التعليم الفنى و الأخذ بمفهوم الجودة الشاملة فى بناء المناهج و تطويرها و بربط المنهج الدراسى بالبيئة المحلية و المجتمع المحيط بالمدارس و بتدريب التلاميذ على حل المشكلات الاجتماعية.

1.محمد حسن الحبشى – موجهات تطوير التعليم الفنى فى ضوء متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحول الديمقراطى فى مصر

المركز القومى للبحوث التربوية و التنمية عين شمس 2013 القاهرة

دراسة 5

"التعليم الفنى و دور محورى فى دفع مسيرة التنمية "

الهيئة العامة للاستعلامات – 2011

تهتم الدراسة بالتعليم الفنى فى مصر كاحد الادوات الرئيسية لتحقيق برامج التنمية الشاملة باعتباره عصب الاقتصاد و قاطرة التنمية فهو دعامه من دعامات منظومة التعليم حيث يستفيد منة نحو مليونى طالب موزعين على اربعة انواع من المدارس الثانوية الفنية و هى التجارى و الصناعى و الزراعى و الفندقى تضم نحو 220 تخصصا فنيا من التخصصات التى تخدم كافة المجالات و ادراكا من الدولة لدور التعليم الفنى المحورى فى تحقيق التنمية يتم البدء فى تطبيق منظومة جديدة لتطوير التعليم الفنى و وفق رؤية جديدة تعتمد على اربعه محاور رئيسية:

اولا: المدرسة و وسائل التعليم داخلها من ورش و معدات.
ثانيا: البرنامج الدراسى و يشمل المنهج و برامج التدريب.
ثالثا: المعلم و تنمية مهاراتة.
ربعا: الشراكة بين وزارة التعليم و اصحاب سوق العمل لتوفير الاحتياجات المطلوبة و العمالة الماهرة.

موقف البحث الراهن من الدراسات السابقة

من المسلم بة ان نقطة البدء فى اى دراسة جديدة تكون فيما انتهت الية الدراسات و البحوث السابقة و على ضوء ما توصلت الية من نتائج و مؤشرات تتحدد موقع الدراسة الحالية منها.

و تأسيسا على ذلك فان البحوث و الدراسات السابقة تمثل ضرورة لا غنى عنها للبحوث الجديدة سواء تمثلت عوامل الدفع فى حل المشكلات او كانت بواعث التحرك هو البحث فى مجالات و افاق جديدة يقصد الانماء و التجديد و فى كلا الامرين اقتراح و ابتكار لابحاث جديدة و تواصل للفكر و المعرفة العلمية بما يؤدى فى النهاية الى تقدم و تطوير اساليب البحث العلمى من جانب اخر.

و عموما لقد كشفت الدراسات السابقة و البحوث السابقة عن الكثير من الاسس التى تصلح لان تكون ركائز لابحاث قادمة كما انها اكدت على ضرورة ربط التعليم بالتنمية و سوق العمل و لكنها لم تقدم الوسيلة التى يمكن بها معالجة هذة الرابطة.

تعرضت الدراسة الاولى لكيفية تطوير التعليم الثانوى الفنى المصرى فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة حيث سعت هذة الدراسة الى تحليل الادب التربوى و الدراسات السابقة للتعرف على واقع التعليم الفنى فى مصر و اجراءات تطبيقية كل اتجاه لوضع رؤية كيفية تطوير التعليم الفنى فى مصر.

كما تعرضت الدراسة الثانية لدور التعليم الفنى فى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة فى مصر فى ضوء استراتيجية وزارة التجارة و الصناعة المنبثقة من استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) و ركزت الدراسة على التعليم الفنى الصناعى و تجاهلت الانواع الاخرى من التعليم الفنى مثل التجارى و الزراعى و الفندقى.

كذلك تعرضت الدراسة الثالثة للتعليم الفنى و دوره المحورى فى دفع مسيرة التنمية و افاضت فى دور الدولة لدعم التعليم الفنى و تطبيقها لمنظومة جديدة لتطوير التعليم الفنى تعتمد اربعة محاور رئيسية لم تأتى ثمارها حتى الان فهى مجرد برامج نظرية تحتاج الى موازنات كبيرها لتحقيقها بالاضافة الى عدم تعرض الدراسة للمشاكل و المعوقات التى تحد من كفاءة التعليم الفنى.

استهدفت الدراسة الرابعة تقديم رؤية شاملة للتعليم الصناعى فى سنغافورة مدى ارتباط التعليم الفنى الصناعى بالتطور الصناعى الذى يحتاج الى مستويات عليا من المهارات و خلصت الدراسة الى تأثر التعليم الصناعى بالسياقات التاريخية و الاقتصادية و القيمية السائدة فى المجتمع السنغافورى.

استهدفت الدراسة الخامسة تقديم قائمة بالمتطلبات الازمة لتحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الى مخططى مناهج التعليم الفنى للاسترشاد بها فى اعداد المناهج الدراسية و لم تهتم الدراسة بالجانب الفنى و التقنى و العملى للمناهج الدراسية و كيفية تطويرها.

الدراسة السادسة اهتمت بالمتغيرات المجتمعية و انعكاساتها على التعليم الفنى و ما يشهدة العالم من تحولات و تغيرات سريعة و متلاحقة على جميع المستويات الاقتصادية و التقنية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و ركزت الدراسة على المتغيرات العالمية و اثرها على التعليم بصفة عامة و التعليم الفنى بصفة خاصة.

7- اختبار ما ورد بتساؤلات البحث حسب تسلسلها مدعما بالجداول و النتائج التحليلية

اولا: ما واقع التعليم الفنى فى مصر و التحديات التى تواجهه و اسبابها الرئيسية؟

بالرغم من ان الدولة المصرية كان لها السبق بالاهتمام بالتعليم الفنى منذ العصر الفرعونى تلاها فترة حكم محمد على باشا و تحديدا عام 1837 حين قرر انشاء ديوان للمدارس و عهد بادارتة الى بعض اعضاء البعثات العلمية التى ارسلها لاوروبا لدراسة كافة مجالات العلم (العلوم العسكرية – الطب– الزراعه– العمارة– الطباعة– صب المعادن) و نقل تجربتهم و ما تعلموه بالداخل.

الا ان اصابة العديد من الكبوات التى اثرت فية و مخرجاتة العملية التعليمية الفنية.

و بالرغم من ان التعليم الفنى هو المسلك لخلق جيل من المهنيين المهرة اللازمين لرفع كفاءه الانتاج فى مختلف الحرف التى يحتاجها سوق العمل و بالتالى الناتج القومى و التنمية الاقتصادية و الصناعية ككل الا ان التعليم الفنى قد عانى من التدهور لعقود طويلة فقد اصبح خريج المدارس الفنية غير مؤهل و غير كفء ليواكب متغيرات سوق العمل المحلية و غير قادر على المنافسة خارجيا.

و هناك العديد من الاسباب التى ساهمت فى تدهور التعليم الفنى فى مصر و من اهمها

اولا: اسباب تعليمية و فنية 1

- عدم الربط بين المناهج التعليمية و ما يتطلبة سوق العمل من تخصصات و امكانيات فنية و عدم قناعه و رضا اصحاب المصالح بالمناهج التعليمية و الزامية تطويرها نتيجة عدم وجود الية تربط التخصصات و المناهج فى التعليم الفنى و التوزيع الجغرافى و النوعى للصناعات و احتياجات سوق العمل.

1.المركز المصرى للفكر و الدراسات الاستراتيجية – التعليم الفنى فى مصر بين الواقع و المأمول –المرصد المصرى 6 أكتوبر 2020 القاهره

- اسلوب التدريس يعتمد على التلقين دون تطوير او توفير معامل او ورش و وسائل تعليمية مناسبة للتطبيق العلمى.

هذا الى جانب محدودية قدرة هيئة ضمان جودة التعليم و الاعتماد للقيام بدورها فى الاعتماد حيث تحتاج الهيئة الى موارد بشرية ذات كفاءة عالية و موارد مادية حتى تكون قادره على اداء دورها فى اعتماد مدارس التعليم الفنى و التدريب بناء على معايير مستحدثة.

كذلك عدم مناسبة النظام الحالى للجودة مع التعليم الفنى و الذى يتطلب معايير خاصة تختلف طبيعتها عن مدارس التعليم الاساسى.

- المدرس غير مؤهل تعليميا و تربويا و فنيا بالشكل الصحيح و لا يسعى لتطوير نفسة و مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة و المتسارعه بالاضافة الى انخفاض اعداد المدرسين و بخاصة المؤهلين منهم ادى لضعف جودة العملية التعليمية.
- عجز الطالب عن اخراج ما لدية من مواهب و قدرات خلاقة ان وجدت بسبب ضعف الامكانيات و المعامل و الورش و التمويل المتاح للمدارس الفنية.
- سياسات القبول المفتوحة بأغلب المدارس الفنية ادت الى عدم القدرة على تحديد اعداد وجود الطلاب المستجدين على عكس الثانوية العامة و التى تفرض حد ادنى للقبول حتى اصبحت المدارس الفنية فى النهاية هى الملجأ الوحيد للطالب الاقل مجموعا فى المرحلة الاعدادية للحصول على مؤهل متوسط.
- قلة المدارس الفنية مما ادى الى ارتفاع كثافة الطلاب بالفصول و قلة جودة و كفاءة التعليم هذا الى جانب تدهور البنية التحتية لمعظم المدارس مما يعيق توفير بيئة جاذبة للطلاب.
- ضعف نظم التقويم و المتابعه ساهموا فى سوء جودة التعليم الفنى.

ثانيا : اسباب اقتصادية و تشريعية 1

- ضعف الميزانية المخصصة للتعليم بوجة عام و التعليم الفنى بوجه خاص و هو ما يلقى بظلالة على مخصصات التعليم الفنى و التى تحتاج الى مخصصات مالية مضاعفة لتجهيز و تطوير الفصول الورش و المعامل بالمعدات و المواد الخام بما يكفى كافة الطلاب.
- سوء ادارة المخصصات المالية للتعليم الفنى فغالبا ما توجه هذة المخصصات لتأسيس مدارس التعليم الفنى دون الاهتمام بتطوير المعامل الفنية التى من شأنها رفع جودة مخرجات التعليم (الفنيين).
- قلة اجور المدرسين مما يجعلهم يلجأون الى ابتزاز الطلبة للخضوع لمقصلة الدروس الخصوصية.
- ضعف القوانين الملزمة للحصول على رخصة مزاولة المهنة للخريجيين مما يجعل من الصعب قياس كفاءة الخريجيين من التعليم الفنى.

ثالثا: اسباب اجتماعية 2

- من ابرز المشكلات التى تواجه التعليم الفنى من الناحية الاجتماعية هى النظرة المتدنية للتعليم الفنى.
- يعد التعليم الفنى البوابة الاصعب للالتحاق بالكليات الحكومية و خاصة كليات القمة و هو ما ضاعف من عزوف الطلاب المتفوقين و المتوسطين علميا عن الالتحاق بالتعليم الفنى.
- ازدواجية التعامل الاعلامى فغالبا ما يتم التنظير بأهمية التعليم الفنى و دورة فى التنمية الاقتصادية لعدد من الدول المتقدمة فى حين ينصب كل الاهتمام بما يسمى الثانوية العامة و تشمل كل انواع التعليم الثانوى الاخرى.
- فقدان الطالب الثقة فى قيمة التعليم و خوفة على مستقبلة لاحساسة بالاحباط من ضعف امكانياتة و عدم تناسبها مع سوق العمل خاصة بعد رؤية الطابور الطويل من البطالة للخريجيين السابقيين لة.

1, 2 المركز المصرى للفكر و الدراسات الاستراتيجية – التعليم الفنى فى مصر بين الواقع و المامول المرصد المصرى 6 أكتوبر 2020 القاهره

- ان العملية التعليمية لا تضيف الى خريجيين التعليم الفنى اى مهارات تجعلهم يتوافقون مع التكنولوجيا الحديثة و التى تدار بها السوق حاليا.

التحديات التى تقف حجر عثرة امام التعليم الفنى فى مصر 1

- تدنى مستوى المناهج التى يتلقاها طلاب التعليم الفنى اثناء الدراسة .
- المسئولون عن التعليم الفنى يتعاملون معه كتعليم درجة ثانية و النظر الى خريج المدارس الفنية على انة عمالة لا وجود لها.
- يمنع عن خريجى التعليم الثانوى الفنى استكمال دراستة الجامعية الا بشروط مجحفة
- ازدياد اعداد خريجى المدارس الفنية دون وجود فرص عمل او توفير سوق عمل مناسب لتخصصاتهم.
- النظر للتعليم الفنى على انة فرصة للهروب من الثانوية العامة و التعليم العام.
- غياب رؤية قومية للاحتياجات التدريبية و التدريسية.
- غياب خطة واضحة للتدريب و التعليم الفنى.
- النظرة المتدنية التى تلاحق خريجى المدارس الفنية.
- عدم وجود نظام تعليمى يتيح التدريب الضرورى فى اطار برامج رفع مستوى القادر على تنمية مهارات العمالة.
- ضعف الامكانيات و قلة المعدات حيث لا يتمكن الطلاب من التعامل مع الادوات العلمية و ادوات القياس الخاصة بتخصصاتهم الامر الذى يسفر عن انحدار معدل الفهم لدى الطلاب بسبب ضعف التجربة العملية على ارض الواقع.
- ضعف المناهج و عدم ارتباطها بمجالات العمل الحديثة.
- ظهور بعض الطلاب المستهترين و الرافضين للتعليم بالمدارس الفنية مما يتسبب فى وصمة عار للتعليم الفنى و هى سوء السمعه.

---

1. مركز هى للسياسات العامة – مقترح ورقة سياسات حول أزمة التعليم الفنى فى مصر (الاسباب و الحلول 2014) القاهرة

ثانيا: ما الوسائل و الاجراءات التى تكفل رفع كفاءة التعليم الفنى من الداخل و الخارج؟

انتقل مصطلح الكفاءة من علم الاقتصاد الى علم الدراسات التربوية و لعل ذلك يرجع الى تزايد النظرة الاقتصادية للتعليم و بروز الاهتمام بضرورة ترشيد الاموال التى تنفق علية و لم يعد التعليم مجرد خدمة مجانية تقدمها الدولة للمواطنين بل اصبح ينظر الية على انة عملية انتاجية و استثمارية تساهم فى بناء راس مال جديدا اطلق علية رأس المال البشرى . و الكفاءة فى المجال التعليمى تعنى قدرة النظام التعليمى على تحقيق الاهداف المنشودة منة

و تنقسم الكفاءة فى التعليم الى قسمين: 1

- الكفاءة الانتاجية الداخلية
- الكفاءة الانتاجية الخارجية

اولا: الكفاءة الانتاجية الداخلية للتعليم الفنى

و تشتمل على كل العناصر البشرية الداخلية فى مجال التعليم الفنى و التى تتولى تحديد و تنظيم البرامج التعليمية و اعداد المناهج الدراسية و ادخال الوسائل التكنولوجية و اقتراح الانشطة المصاحبة لها و كل ما يعين على توضيح تلك البرامج و المناهج و محاولة تنفيذها بالشكل الامثل و معالجتها بأحسن الاساليب و تهيئة المناخ الدراسى الجيد مع الادارة التعليمية الرشيدة و تنظيم اوقات الدراسة و مراقبتها و متابعتها و غير ذلك من اعمال تؤدى الى مخرجات من نوعيات ممتازة تؤدى دورها فى مجال العمل الذى ينتظرها على خير وجه

و الكفاءة الانتاجية الداخلية ثلاث جوانب

- الكفاءة النوعية
- الكفاءة الكمية
- كفاءة كلفة التعليم

1- الكفاءة النوعية للتعليم

و يقصد بها نوعية الطالب الذى يخرجة النظام التعليمى و تتاثر الكفاءة النوعية للتعليم بنوعية الاهداف التى وضعت للعملية التعليمية و نوعية الادارة المدرسية و نوعية المناهج و كفاءة المعلمين و نوعية المبانى المدرسية و المرافق و التجهيزات.

2- الكفاءة الكمية للتعليم

و تتمثل فى قدرة النظام التعليمى على انتاج اكبر عدد من المخرجات (الخريجيين) بالنسبة لعدد المدخلات (المقيديين).

3- كفاءة كلفة التعليم

و يقصد بها ان تكون تكلفة الوحدة فى اقل مستوى ممكن دون تفريط فى الجودة و مما لاشك فية تخفيض كلفة التلميذ مع الحفاظ على مستوى تعليمى جيد بالتركيز على فاعلية المدرسين و تحسين المناهج يعتبر دليلا واضحا على نجاح الادارة التعليمية.

1.أ.د. دسوقى عبد الجليل أستاذ التخطيط التربوى – نحو تقويم كفاءة التعليم الفنى الصناعى فى مصر

معهد التخطيط القومى 2020 القاهره

ثانيا الكفاءة الانتاجية الخارجية للتعليم الفنى 1

و يقصد بها مدى قدرة النظام التعليمى على تحقيق اهداف المجتمع الخارجية من خلال ما يقدمة من خريجيين يساهمون فى مجالات الانشطة المختلفة بكفاءة و اقتدار و تؤدى الى كسب ثقة اصحاب الاعمال و رضاهم عن هؤلاء الخريجيين اضافة الى قيامهم بدور المواطن الصالح لهم حقوقهم و عليهم واجباتهم.

تتطلب عملية الارتقاء بالكفاءة للتعليم الفنى ما يلى: 2

- زيادة فاعلية التخطيط و يتطلب الامر مراعاه القيود المرتبطة بالمجال السياسى و المجال الادارى و المجال الفنى
- تحقيق متطلبات الخطة التعليمية و مراعاه ظروف المجتمع و اتساق بنائة و تحليل ادوارة المؤثرة فى العلاقات بين اتساق المجتمع و كذلك الجوانب السلبية و الايجابية التى تسهم فى استمرار حالات التغير فى التركيبة الاجتماعية و كذلك العوامل الرئيسية و غير الرئيسية التى ترتبط بالتكوين الاجتماعى
- مراعاه الاتجاهات الحديثة فى مجال التخطيط التعليمى
- تدارك المشكلات المركزية و اللامركزية
- دعم مبدأ المشاركة
- ان يحول مسار نظام التعليم الفنى الى نظام حديث يعتمد على التكنولوجيا فى التدريس و التقويم لتحويلة الى نظام تكنولوجى متطور قادر على المنافسة على المستوى العالمى و تخريج عمالة مدربة وفقا لمعايير الجودة العالمية
- تحديد اهداف خطة التعليم و رسم السياسة التعليمية و اختيار افضل الوسائل لتحقيق هذة الاهدافى مع مراعاه التفاوتات الاقليمية و التنسيق بين اهداف المجتمع من المنظور القومى و بين اهداف التعليم و اهداف المحليات

1.فريال ابراهيم الدسوقى – الكفاية الخارجية للتعليم الثانوى الصناعى بمصر فى ضوء التحديات المعاصرة – رسالة دكتوراه جامعه عين شمس 2019 القاهرة

2.ا.د. دسوقى عبد الجليل – نحو تقويم كفاءة التعليم الفنى الصناعى فى مصر – معهد التخطيط القومى 2020 القاهرة

- تحديد الاحتياجات التربوية و دراسة الحاجات الفعلية للجماعات و ضع اولويات للاحتياجات و الحاجات المختلفة كلا حسب درجة الحاحها و قدرات التنفيذ و مراعاه الامكانات المادية و البشرية و المالية

ثالثا: الى اى حد تلبى مخرجات التعليم الفنى احتياجات خطط التمية فى مصر و علاقتها باستراتيجية التنمية المستدامه المصرية؟

الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030

تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، كفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيا وتقنيا وتكنولوجيا، وأن يساهم أيضا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسئول، وقابل للتعددية، يحترم الاختاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسي مع الكيانات الإقليمية والعالمية .وتنطبق هذه الرؤية الاسراتيجية على أنواع التعليم الثلاثة؛ التعليم العام والفني أو التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي. ولكن تختلف الأهداف الاستراتيجية لكل نوع من أنواع التعليم وكذا مؤشرات قياس الأداء والبرامج التي تساعد على تحقيقها. وعلى الرغم من أن الإطار المؤسسي الذي يحكم التعليم قبل الجامعي يضم كل من التعليم العام والفني تحت مظلة وزارة التربية والتعليم، إلا أن تحديد أهداف اسراتيجية ومؤشرات قياس أداء وبرامج محددة لارتقاء بالتعليم الفني منفصلة عن التعليم العام والتعليم الجامعي. ويرجع الاهتمام الكبير بالتعليم الفني والتدريب المهني أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه في تأهيل شريحة كبيرة من الشباب بالقدرات والمهارات التي تمكنهم من تلبية احتياجات سوق العمل من العمالة المتعلمة والمدربة والماهرة والتي تتعامل مع معطيات التكنولوجيا الحديثة. كما أن تطوير التعليم الفني والتدريب المهني يسمح لهؤلاء الشباب بالحصول عى فرص عمل لائق في مصر والخارج، عى النحو الذي يساهم فى رفع مستوى دخلهم.

الاهداف الاستراتيجية للتعليم الفني والتدريب حتى عام 2030

تهدف هذه الاستراتيجية إى مخاطبة جانبي العرض والطلب وتمكين نظام الحوكمة وتفعيل دورها في التخطيط والمتابعة والتنفيذ .فزيادة الطلب على خدمات التعليم والتدريب تستلزم أن يكون التعليم والتدريب مرغوباً فيها نتيجة لوجود قيمة مضافة حقيقية وواضحة من العملية التعليمية والتدريبية، ويتم ذلك من خلال توفر تعليم يتصف بالجودة العالية على مستوى المعلم والمناهج ومسايرة نظم التعليم والتعلم للمعاير العالمية ما يزيد من تنافسية التعليم الفني والتدريب المهني في مصر. أما جانب العرض فيتطرق إى توفر التعليم والتدريب لجميع الطلاب دون تمييز، شاملاً الإناث والذكور والريف والحضر أخذاً في الاعتبار التوزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية ولجميع العاملين في شتى القطاعات. هذا إى جانب مبدأ الحوكمة الذي يضمن وضوح دور الوزارة والهيئات المختلفة في التخطيط والمتابعة والتنفيذ دون تضارب في المصالح. لذلك تم وضع ثلاثة أهداف اسراتيجية رئيسية تحتوي عى أهداف فرعية تحدد التوجه الاستراتيجي للتعليم الفني والتدريب .

الهدف	التعريف 1
تحسن جودة نظام التعليم الفني والتدريب بما يوافق النظم العالمية	- تفعيل قواعد الاعتماد والجودة المسايرة للمعاير العالمية - تمكن المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل · - التنمية المهنية الشاملة والمستدامة المخططة للمعلمين والمدربين . - التطوير المستمر للخطط والبرامج الدراسية والتدريبية - تطوير منظومة تعليم مهني وفني وتدريب، متكاملة ومتطورة، وفقاً احتياجات خطط التنمية وسوق العمل - تمكين المتعلم والمتدرب من متطلبات ومهارات سوق العمل

1. حسن محمد حويل – دراسات فى التعليم الجامعى المؤتمر الدولى الثالث عشر من 10 الى 11 اكتوبر 2020 القاهره
- أستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030 محور التعليم و التدريب) – وزارة التخطيط مايو 2016

إتاحة التعليم للجميع دون تمييز	- توفر المدارس ومراكز التدريب الجاذبة بما يزيد الرغبة في الالتحاق ويحقق الانضباط - تحقيق الربط الفعال للمدارس ومراكز التدريب وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية - تحسن النظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني بالمشاركة الفعالة مع المجتمع
تحسن تنافسية نظم ومخرجات التعليم الفني والتدريب	تفعيل العلاقة الديناميكية بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل - تحسن وضع مصر في المؤشرات العالمية للتعليم الفني والتدريب

يختص الهدف الأول بجودة العملية التعليمية ككل. ويشمل ذلك تطبيق قواعد الاعتماد والجودة العالمية من خال الاعتماد المحلي للمدارس ومراكز التدريب من هيئة ضمان واعتماد الجودة. مما يتطلب تطوير معايير الاعتماد المحلية لتساير المعايير العالمية بما يتماشى مع الطبيعة الخاصة للتعليم الفني والتدريب.

أما بالنسبة للهدف الثاني، فهي لا تقتصر عى توفير الفصول ومراكز التدريب الكافية في الريف والحضر وللذكور والإناث ولجميع طبقات المجتمع، ولكنها تتضمن توفير المدارس الجاذبة، مما يساعد عى تحقيق الانضباط .

ويختص الهدف الثالث بالتنافسية والتي تعتبر نتيجة للجودة والإتاحة، حيث يتمثل الهدف الأسمى في تخريج فرد قادر عى التفاعل والتنافس في سوق العمل الداخلي والخارجي، وذلك لتعزيز هذه الاسراتيجية في تفعيل العلاقة الديناميكية بين العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل.

٨- مؤشرات قياس أداءالتعليم الفني والتدريب حتى عام ٢٠٣٠

أ- المؤشرات الكمية

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	الوضع الحالي	هدف٢٠٢٠	هدف ٢٠٣٠
١	نتائج استراتيجية	نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية (مجموع أعلى من ٨٥٪)	يهدف إلى قياس مدى قدرة التعليم الفني على جذب أكبر عدد من المتفوقين في المرحلة الإعدادية وهو يعتبر مؤشر للنظرة المجتمعية للتعليم الفني والمهني والإقبال عليه	٤٪[١]	١٢٪	٢٠٪
٢		نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصاتهم	يهدف إلى قياس مدى قدرة خريجي التعليم الفني على العمل في المجالات الفنية والمهنية التي تخصصوا فيها، مما يساعد في تحديد متطلبات سوق العمل ويقيس معدلات تشغيل خريجي التعليم الفني	٣٠٪[١]	٦٠٪	٨٠٪
٣		ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم الفني	يهدف إلى قياس مدى تنافسية التعليم الفني المصري عالمياً. وهو مؤشر مركب حيث يأخذ في الاعتبار مدى مواءمة التعليم الفني والتدريب معاً للتوجه الاقتصادي للبلاد إلى جانب جودة التعليم الفني والتدريب المقدم ومشاركة القطاع الخاص في العملية التعليمية ومستوى رضاه	الدرجة: ٢ /٤ [٢]	الدرجة: ٣ /٤	الدرجة: ٣ /٤
٤	مخرجات	نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني	يقيس مدى إتاحة واهتمام الطلبة بالتعليم المهني من إجمالي الملتحقين بالتعليم الفني، نتيجة لأهمية التعليم المهني والاحتياج له في سوق العمل	٤٪[١]	١٦٪	٣٠٪
٥		عدد مدارس التعليم الفني وفقاً إلى التركيبة السكانية والأنشطة الاقتصادية	يهدف إلى قياس مدى كفاءة توزيع مدارس التعليم الفني على المناطق السكنية بما يتناسب مع تركيبتها السكانية وأنشطتها الاقتصادية	١٩٢٩ مدرسة[٣]	تحديد التوزيع بما يتناسب مع طبيعة كل محافظة من الناحية الجغرافية أو التركيبة السكانية	
٦	مدخلات	نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية	يهدف إلى قياس مدى الشراكة المجتمعية في بناء مؤسسات تعليم فني ومهني تتماشى مع نظم الجودة ومن ثم يقيس مدى مساهمة المجتمع المدني في العملية التعليمية	٣٪[١]	١٢٪	٢٠٪
٧		متوسط عدد الطلاب بالفصل	يقيس مدى إتاحة التعليم الفني في ظل بيئة مشجعة للطلاب وجودة التعليم الفني والمهني المقدم للطلاب عن طريق قياس الكثافة الطلابية بكل فصل، مما يؤثر طردياً على قدرة الطالب على التركيز	٣٨ طالب /فصل [١]	٣٠ طالب /فصل	٣٠ طالب /فصل

ب- المؤشرات المستحدثة:

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
١	نتائج استراتيجية	متوسط عدد ساعات التدريب لكل موظف بكل قطاع في سوق العمل	يهدف إلى قياس مدى تنمية وتطوير قدرات الموظفين عن طريق إتاحة وسائل التدريب المختلفة دون تمييز بينهم	قياس عدد ساعات التدريب المقدمة لجميع الموظفين بكل القطاعات ومقارنتها بأعداد الحضور
٢		نسبة خريجي التعليم الفني والمهني الجدد الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	يهدف إلى قياس مدى القدرة التنافسية لخريجي التعليم الفني والمهني عن طريق قياس عدد الحاصلين على رخصة مزاولة المهنة	يتم تحديد الخريجين الراغبين في الحصول على رخصة مزاولة المهنة عن طريق استقبال طلبات الحصول على الرخصة عقب انتهاء المرحلة التعليمية مباشرة
٣		نسبة رضا المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال عن خريجي التعليم الفني والمهني	يهدف إلى قياس جودة التعليم الفني والمهني المقدم وتنافسية الخريجين من خلال جودة الخدمات المقدمة إلى أصحاب الأعمال الذين يمثلون سوق العمل	من خلال استبيان يتم استطلاع آراء المؤسسات الخاصة وأصحاب الأعمال مما سبق لهم العمل مع خريجي التعليم الفني والمهني من أجل قياس مدى تأثير التعليم الفني والمهني على جودة الخدمات المقدمة ويتم عمل تقارير لتحديد كيفية تطوير العملية التعليمية باستمرار
٤	مخرجات	نسبة الخطط والبرامج **التعليمية** المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع	يهدف إلى قياس نسبة خطط وبرامج التعليم الفني والمهني التعليمية المطورة بكل قطاع (صناعي، زراعي...) وفقا للإطار القومي للمؤهلات إلى إجمالي عدد البرامج التعليمية	قياس نسبة الخطط والبرامج التعليمية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع عن طريق مقارنة هذه الخطط والبرامج بمعايير الجودة القومية واعتماد البرامج المطابقة ووضع جدول زمني لتطوير البرامج غير المطابقة من أجل اعتمادها
٥		نسبة الخطط والبرامج **التدريبية** المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع	يهدف إلى قياس نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقا للإطار القومي للمؤهلات إلى إجمالي عدد البرامج التعليمية	قياس نسبة الخطط والبرامج التدريبية المطورة وفقاً للإطار القومي للمؤهلات بكل قطاع، عن طريق مقارنة هذه الخطط والبرامج بمعايير الجودة القومية واعتماد البرامج المطابقة ووضع جدول زمني لتطوير البرامج غير المطابقة، من أجل اعتمادها لاحقاً وزيادة النسبة مع الوقت
٦		نسبة مؤسسات التعليم الفني الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	يهدف إلى قياس مدى التقدم في حصول أكبر قدر من مؤسسات التعليم الفني على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة	حصر كل مؤسسات التعليم الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد ثم مقارنتها بمعايير الجودة، من أجل تحديد المؤسسات القادرة على الحصول على اعتماد الجودة. بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المؤسسات غير الحاصلة على الاعتماد من أجل زيادة نسبتها مع الوقت
٧		نسبة مراكز التدريب الحاصلة على الاعتماد من الجهات المختصة	يهدف إلى التأكد من جودة التدريب المقدم من خلال قياس مدى التقدم في حصول أكبر قدر من مراكز التدريب الفني على الاعتماد من الجهات المختصة	حصر كل مراكز التدريب الفني المتقدمة للحصول على الاعتماد ثم مقارنتها بمعايير الجودة من أجل تحديد المراكز القادرة على الحصول على اعتماد الجودة. بالإضافة إلى وضع جدول زمني من أجل تطوير المراكز غير الحاصلة على الاعتماد من أجل زيادة نسبتها مع الوقت

م	طبيعة المؤشر	المؤشر	تعريف المؤشر	آلية القياس
٨		نسبة المعلمين الحاصلين على ما لا يقل عن ٩٠٪ في التقييم الشامل للمعلم	يهدف إلى قياس مدى التقدم في زيادة المعلمين المؤهلين تأهيلاً شاملاً عن طريق قياس نسبة المعلمين الحاصلين على ما لا يقل عن ٩٠٪ في التقييم الشامل للمعلم	عمل تقييم شامل لجميع معلمي التعليم الفني والمهني لتحديد الفئة الحاصلة على أعلى من ٩٠٪ في التقييم الشامل بالإضافة إلى وضع برامج تدريبية للمعلمين الباقين من أجل زيادة هذه النسبة مع الوقت لضمان جودة التعليم الفني والمهني
٩	مدخلات	معدل توافر المعدات لكل طالب	يقيس مدى قدرة الوزارة على إتاحة وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة لطلاب التعليم الفني والمهني. هذا المؤشر هو مؤشر مركب لقياس التجهيزات اللازمة من الآلات والمواد الخام والأدوات المستخدمة	قياس حجم التجهيزات والآلات المتوفرة لكل طالب بالإضافة إلى قياس المواد الخام المستخدمة في كل من المهن لكل طالب وأخيراً قياس نسبة الأدوات المطلوبة لكل عمل لكل طالب من أجل التأكد من توافر هذه العناصر بكفاءة عالية للطلاب
١٠		معدل الإنتقال من مرحلة إلي مرحلة أخري في التعليم الفنى والمهني	يهدف إلى قياس معدل انتقال الطلاب من مرحلة إلى أخرى داخل مراحل التعليم الفني، ويدل على إتاحة المدارس الجاذبة للطلاب لتقليل التسرب	مقارنة عدد الطلاب المنتقلين إلى مرحلة أعلى بإجمالي عدد الطلاب في المرحلة السابقة

التحديات الأساسية التي تواجه التعليم الفني والتدريب 1

تنقسم التحديات إلى ثلاث مجموعات: تتميز **المجموعة الأولى** منها بتأثرها العالي والسهولة النسبية للتحكم فيها ولذلك فهي تعد ذات الأولوية الأولى:

- ندرة المعلمين في بعض التخصصات وضعف كفاءة توزيعهم ويظهر ذلك نتيجة زيادة تشعب التخصصات وعدم وجود هيئات التدريس القادرة على التعامل معها بكفاءة.
- إغفال قانون إلزام الاعتماد في فترة محددة يقلل من نسب المدارس المتقدمة للحصول عى الاعتماد مما يُضعِف أهمية الحصول عى الاعتماد في نظام مدارس التعليم الفني والتدريب.
- تدهور النظرة المجتمعية للعمل المهني والفني ويحتاج الأمر إلى تغير نظرة المجتمع عن التعليم الفني من اعتباره وسيلة استيعاب الفاشلين من التعليم العام إلى التركيز على دوره في معالجة البطالة والارتقاء بالاقتصاد.

1.أستراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030 محور التعليم و التدريب

وزارة التخطيط مايو 2016

- التفاوت في التغطية الجغرافية والنوعية نتيجة غياب آلية تربط التخصصات في التعليم الفني والتدريب والتوزيع الجغرافي والنوعي للصناعات، أصبح هناك تفاوت في التغطية الجغرافية داخل جميع المحافظات والتغطية النوعية من حيث نوع الصناعات المتاحة في المحافظات المختلفة .وقد أدى غياب هذه الآلية إلى عدم تناسب التخصصات مع ظروف المجتمع وخاصة بالنسبة لإناث في صعيد مصر.

وتليها من حيث أولوية التحديات **المجموعة الثانية** ، وذلك يرجع إما إلى الانخفاض النسبي في التأثير أو في قدرة التحكم فيها، وتشمل:

- ضعف نظم التقويم والمتابعة والحوافز ما يؤدي إلى سوء الجودة في مستوى التعليم الفني .
- الاحتياج إلى الرابط والتكامل بين التعليم الفني والتدريب المهني والاتجاهات التعليمية الأخرى؛ حيث تعتبر مخرجات التعليم الأساسي مدخلات للتعليم الفني وتعتبر مخرجات التعليم الفني مدخلات للتعليم العالي في حال استكمال خريجي التعليم الفني التعليم العالي
- تفاوت توزيع المدارس ومراكز التدريب وفقاً للعوامل الجغرافية واحتياجات الصناعة وينتج ذلك من غياب خطة واضحة تربط بين التوزيع الجغرافي للصناعات والنمو المتوقع لها، وكذلك عدم وجود خطة واضحة لتطوير وبناء المدارس والفصول بما يخل مبدأ التكافؤ فى إتاحة الفرص التعليمية.
- ضعف المناهج التعليمية والتدريبية وعدم تحديثها وتكاملها لوجود انفصال بين احتياجات الصناعة ومناهج المؤسسة التعليمية فيما يخص المهارات والمعارف وعدم قناعة العديد من أصحاب المصلحة بالمناهج ووجود مشاكل بها.
- محدودية استعداد المدارس ومراكز التدريب لاعتماد لكي تحقق المدارس ومراكز التدريب معاير الجودة وتتقدم لاعتماد، هناك متطلبات مالية متمثلة في توفير الموارد من فصول وورش عمل ومراكز للتدريب والتجهيزات اللازمة من معدات ومواد، إى جانب وجود متطلبات بشرية من كوادر تدريسية وتدريبية مدربة وكفء.
- محدودية قدرة هيئة ضمان الجودة للقيام بدورها في الاعتماد؛ حيث تحتاج الهيئة إلى موارد بشرية ذات كفاءة عالية وموارد مادية حتى تكون قادرة عى أداء دورها في اعتماد مدارس التعليم الفني والتدريب بناء عى معايير مستحدثة وفي اعتماد جميع المدارس والمتابعة.
- غياب هيئة قومية موحدة لاعتماد المؤهلات وإعطاء الرخص وتسعى الحكومة إلى تأسيس هذه الهيئة اعتماد الشهادات وتوفر الرخص مطالبة خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة

المهنة، حيث يتمثل الهدف الحقيقي من الإلزام بالحصول على الرخصة في التأكد من تخريج مهارات وكفاءات تلبي احتياجات سوق العمل وقادرة على الارتقاء بالاقتصاد القومي، فضلاً عن وجود آلية تسهل عملية تصنيف وترتيب الخريجين إى درجات ومستويات مختلفة تنعكس على أجورهم ورواتبهم

- ضعف الجدوى الاقتصادية والتربوية من الحصول على الاعتماد لقلة الحوافز المقدمة للمدارس للحصول عى الاعتماد
- وعدم وجود عائد مادي من الحصول على الاعتماد مما يقلل من عدد المدارس المتقدمة لاعتماد
- غياب جهة اعتماد مراكز التدريب؛ حيث ان لا يوجد كيان مختص لاعتماد مراكز التدريب في حين تختص هيئة ضمان الجودة والاعتماد باعتماد المدارس فقط.
- ضعف الدور الرقابي على المناهج التعليمية والتدريبية وضعف الإلزام بتطويرها والذي يعد من أسباب ضعف الربط بين المناهج والخطط والبرامج التعليمية والتدريبية ومتطلبات سوق العمل.
- ضعف القوانين الملزمة بالحصول على رخصة مزاولة المهنة للخريجين؛ حيث تسعي الدولة إصدار قوانين تلزم خريجي التعليم الفني والمهني بالحصول على رخصة مزاولة امهنة، إى جانب المتابعة المستمرة للتأكد من تطبيقها على مستوى جهة العمل والخريجين، على أن يتم تجديدها بناءً على ما يحصل عليه من تدريب مما يؤدي إلى زيادة الأجر والحافز.

أما **المجموعة الثالثة** من التحديات من حيث الأولوية والتي يمكن التصدي لها على الرغم من محدودية تأثرها، وتشمل:

- ضعف التمويل وقلة مصادره مما يؤدي إلى نقص الإمكانيات المادية المتاحة للمؤسسات التعليمية ونقص عدد المدارس الفنية ومراكز التدريب.
- عدم ملائمه مهارات الخريجين متطلبات سوق العمل؛ حيث توضح بعض استطلاعات الرأي السابقة عدم رضا أصحاب الأعمال والجهات الموظفة عن كفاءة ومستوى العاملين فى القطاع الفني والمهني واحتياجهم للمهارات، ما يؤدي إلى تدهور النظرة المجتمعية إزاء التعليم الفني والمهني، ما يعكس الحاجة الملحة إلى التغير الجذري في هذا النظام.
- النظام الحالي للجودة لا يتناسب مع التعليم الفني والتدريب ولا توجد معايير خاصة في هيئة ضمان واعتماد الجودة مدارس التعليم الفني التي تختلف طبيعتها عن مدارس التعليم الأساسي (قبل الجامعي.)

- غياب خطة واضحة تربط احتياجات سوق العمل ومتطلبات التعليم والتدريب المطلوبة يؤدي هذا إلى ضعف الارتباط بين التعليم الفني والتدريب من حيث التخصصات والمناهج ومتطلبات سوق العمل، ما يؤدي إلى عدم التوازن بين أعداد العالة الحرفية والفنين والمهندسين من ناحية واحتياجات سوق العمل من ناحية أخرى.
- ضعف الكفاءة المهنية لبعض المعلمين؛ حيث هناك انخفاض في كفاءة المعلمين في التخصصات المختلفة، كما يشمل هذا التحدي ضعف مستوى معلمي المواد العملية وعدم مواكبتهم للتطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة.
- تدهور البنية التحتية لمعظم المدارس؛ حيث يؤدي نقص التمويل إلى ضعف البنية الأساسية لمعظم المدارس ما يعيق توفر بيئة صحية وجاذبة للطاب ويعتر هذا تحدياً أمام تطوير المدارس، كما يؤدي عدم توافر الفصول المجهزة بشكل كافي إلى كثافة الفصول وارتفاع نسبة أعداد الطلاب للمعلمين، وعدم وجود بيئة داعمة للطلاب مما يزيد من نسب التسرب. ضعف العائد الاقتصادي من إلزام الخريجين بالحصول على رخصة مزاولة المهنة؛ حيث تشهد بعض الصناعات مثل الملابس الجاهزة والسياحة تدني مستويات الأجور مما يقلل الجدوى الاقتصادية من الحصول على رخصة مزاولة المهنة بسبب عدم وجود قيمة مضافة حقيقية.
- قلة الموارد اللازمة وارتفاع تكاليف التجهيزات مدارس التعليم الفني والمهني والتي تحتاج الورش والمعامل إلى جانب الفصول، ما يتطلب تجهيزات تشمل المعدات والالات والمواد الخام وتوفر هذه التجهيزات بشكل كافي للطلاب يتطلب تمويلاً كبيرا

رابعا: ما التحديات و المعوقات التى تؤدى الى تدنى النظرة المجتمعيه للتعليم الفنى؟ 1

نحن امام واقع ذو طرفين يناقض كل منهما الاخر فى علاقتة بالتعليم الثانوى الفنى فى مصر.

- واقع اهتمام السياسة التعليمية الحالية بالتعليم الفنى و هذا واقع يؤكدة بعض المؤشرات العامة و الاحصائية.
- واقع الوضع الاجتماعى الراهن للتعليم الفنى.

ذلك الواقع الذى تؤكد بعض ملامحة العامة الدونية التى تلاحق التعليم الفنى و التى بها الرؤية الاجتماعية تجاه هذا التعليم الفنى و محدودية الاعتراف بقيمتة و مصداقية هذا التعليم لدى الافراد و المجتمع و كذا الاتجاهات السلبية لدى بعض الطلاب و اسرهم نحو الالتحاق بهذا النوع من التعليم او التخرج منة.

و قد يظهر ان هناك اسباب مختلفة ساهمت و تساهم فى تكوين و استمرار وجود تدنى الوضع الاجتماعى الراهن للتعليم الفنى الامر الذى يضع التعليم الفنى فى ازمة وضع اجتماعى مستمره.

ان الوضع الاجتماعى للتعليم الفنى هو الاعتراف الاجتماعى الذى يعطية المجتمع و افرادة كحكم قيمى على جدوى التعليم الفنى و مصداقيتة وفقا لما يحققة من طموحات تعليمية و مهنية و ما يقدمة من مخرجات (قوى بشرية) مؤهلة قادرة على الوفاء باحتياجات التنمية القومية و هذا الاعتراف الاجتماعى و مداه هو الذى يجسد و يرسخ الوضع الاجتماعى للتعليم الفنى على سلم التقدير الاجتماعى من العلو او الدنو و ما بينهما.

عوامل تدنى الوضع الاجتماعى الراهن للتعليم الفنى 2

1- عوامل تتعلق بالتعليم الفنى ذاتة.

2- عوامل تتعلق بالمجتمع و التغيرات التى حدثت فية.

---

1 و 2 جابر محمود طلبة – ازمة الاوضاع الاجتماعيه للتعليم الفنى فى مصر – مستقبل التعليم الفنى فى مصر – المؤتمر العلمى الثانوى الثالث عشر 1993 القاهره

اولا: عوامل التدنى التى تتعلق بالتعليم الفنى ذاتة

تعتبر هذة العوامل ذات صلة مباشرة بالتعليم الفنى و منها :

1- عوامل تتعلق بمدخلات التعليم الفنى

- طبقية سياسة القبول بالتعليم الفنى فى مقابل الثانوى العام.

ضعف محتوى المناهج التعليم الفنى و تقليدية تنوعاتة الراهنة.

2. انعدام خدمات التوجية المهنى فى مجالات التعليم الفنى.
3. ضعف التخطيط بين المدخلات للتعليم الفنى و الاحتياجات الفعلية لخطط التنمية القومية.
4. عوامل تتعلق بمخرجات التعليم الفنى.

- انغلاق المستقبل التعليمى امام خريجى التعليم الفنى تقريبا.
- تدنى مستوى خريجى التعليم الفنى مهنيا و تقليدية نوعياتهم الحالية.
- تدنى شهادة الدبلوم الفنى و عائدها مقارنة بالشهادات الاخرى الاعلى.
- اختلال التوازن بين مخرجات التعليم الفنى و حاجات سوق العمل.

و سوف يقتصر الدراسة فى تحليلاتها لعوامل التدنى الخاصة بالتعليم الفنى ذاتة على عاملين احدهما يتعلق بمدخلات التعليم الفنى و الاخر يتعلق بمخرجاتة.

- **طبقية سياسة القبول فى التعليم الفنى 1**

يعتمد تنسيق القبول بالمرحلة الثانوية بنوعها العام و الفنى على اساس مجموع درجات الطالب فى شهادة اتمام التعليم الاساسى (الشهادة الاعدادية) فيحظى فى العادة التعليم الثانوى العام بأصحاب المجاميع المرتفعة ربما لتواصلة المضمون مع التعليم الجامعى لانة يصب فية كتعليم عالى لة مكانتة الاجتماعية بينما يساق اصحاب المجاميع المتدنية اضطراريا الى التعليم الفنى بأنواعة الصناعى و الزراعى و التجارى و الفندقى الذى يعتبر تعليما منتهيا لمعظم خريجية مع بريق امل خافت لبعض المتفوقين فية فى محاولة شاقة و صعبة للوصول الى بعض الكليات الجامعية و كأن التعليم الفنى قد خصص لاصحاب المجاميع المتدنية اللذين يرفضهم التعليم الثانوى العام و كأنة بداية لتصنيف طبقى فى مجال التعليم و الحياه الاجتماعية بعد ذلك. ففى اطار هذا التحديد لا يجد الطلاب ذوى المجاميع المنخفضة معظمهم من غير القادريين الا الرضوخ للالتحاق بالتعليم الفنى و ليس هذا فحسب و لكن الخلفية الاجتماعية لمعظم المقبولين بالتعليم الفنى تضيف لهذا التعليم بعدا اجتماعيا ثقيلا ممثلا فى النطاق الضيق للحراك المهنى و الاجتماعى لاسر هؤلاء الملتحقين فمعظمهم من شرائح غير القادرين و محدودى الدخل. حيث ينغلق امامهم باب القبول بالتعليم الثانوى الخاص بمصروفات و هكذا يكون الاقبال على التعليم الفنى من جانب غير القادرين اقبالا اضطراريا و شبة اجبارى الامر الذى يوضح انتقاء مبدا المساواه التعليمية.

---

1. محمد احمد عبد المقصود – تطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم الفنى
المؤتمر القومى العشرين (العربى الثانى عشر من 20 الى 21 ابريل 2010 القاهره

- **انغلاق المستقبل التعليمى امام معظم خريجى التعليم الفنى [1]**

التعليم الجامعى فى مصر كان ولازال امل معظم الافراد (طلاب و ابناء) عن غيرة من انواع التعليم الاقل كالتعليم الفنى ذو الشهادة الاقل (الدبلوم) بينما التعليم الجامعى هو الشهادة العالية هو محط انظار الجميع حتى الاباء اللذين لم ينالوا تعليما جامعيا فهو تعليم ذو وضع اجتماعى مرتفع لعدة اسباب اهمها ارتفاع المكانة الاجتماعية للشهادة الجامعية فى المجتمع و لاشك ان نظامنا التعليمى يفتح المجال امام خريجى الثانوية العامة لاستكمال دراستهم الجامعية بكل سهولة و يسر فالطريق الى التعليم الجامعى مفروش بالورود امام خريجى الثانوية العامة

بينما نفس هذا النظام التعليمى يضع عراقيل امام بعض المتفوقين من خريجى التعليم الفنى لاستكمال درستهم الجامعية فانغلاق المستقبل التعليمى امام معظم خريجى التعليم الفنى سبب اساسى لانخفاض مستويات التحصيل الدراسى و بالتالى نقص عدد المتفوقين فى التعليم الفنى و انخفاض مستوى طموحاتهم التعليمية و المهنية لانحسار فرص الاختيار التعليمى و الترقى المهنى

ثانيا: عوامل التدنى التى تتعلق بالمجتمع

تتعدد العوامل المساهمه فى تدنى الرؤية الاجتماعية نحو العمل اليدوى و التعليم المهنى فى مصر لتشمل عدة عوامل اهمها :

1- النظرة الاجتماعية الطبقية المتدنية للعمل اليدوى فى مقابل العمل المكتبى
2- النظرة الاجتماعية المتدنية تجاه مدخلات التعليم الفنى
3- النظرة الاجتماعبة المتدنية تجاه مخرجات التعليم الفنى
4- ضعف دور وسائل الاعلام فى تصحيح الرؤية غير الصحيحة تجاه العمل اليدوى
5- تركيز مناهج التعليم العام على المقررات النظرية و خلوها تقريبا من المقررات المهنية الوظيفية

---

1. على على عطوه بركات – متطلبات تحقيق الانسيابية بين التعليم الثانوى العام و التعليم الثانوى الفنى فى ضوء تحديات الواقع و تطلعات المستقبل 2005 القاهره

هذا و تتعدد الانعكاسات السلبية لأزمة تدنى الوضع الاجتماعى للتعليم الفنى فتشتمل اعداد من الانعكاسات و الاثار المترتبة اهمها:

- انخفاض رواتب خريجى التعليم الفنى مقارنة بخريجى انواع التعليم الاعلى حيث تحدد الرواتب فى مصر على اساس الشهادات التى يحملها الخريج لاعلى اساس نوع العمل او اظهار الكفاءة و المهارة و التفوق.
- ان التعليم الفنى الراهن ذو الوضع الاجتماعى المتدنى هو تجسيد للطبقية التعليمية و الاجتماعية فى شكلها المستتر و ذلك لا نغلاقة على الطلاب الغير قادريين و الفقراء
فالتعليم الفنى بوضعه الراهن هو بمثابة تحدبد اقامة جبرية للحرك الاجتماعى. للفقراء من جهه و تحجيم للطلب الاجتماعى على التعليم الجامعى من جهه اخرى
- الشعور بالدونية فى مجالات العمل و الحياه الاجتماعية لدى خريجى التعليم الفنى فقد اصبح التعليم الفنى فى نظر المجتمع تعليما للطلاب الاقل ذكاء و قدرة مالية. و هكذا هذا الحكم الاجتماعى بمثابة اعتراف اجتماعى بدونية التعليم الفنى و دونية خريجية فمازال ينظر الى التعليم الفنى فى البلاد العربية نظرة دونية باعتبارة تعليما يرتبط بالطبقة العاملة و الطبقات الفقيرة و باعتبارة تعليما للطلاب اللذين رفضهم التعليم العام.
- قصر حرية الاختيار فى الزواج على ما دون التعليم الجامعى امام خريجى التعليم الفنى كما فى ان معظم الجامعيات و اسرهن فى مجتمعنا يرفضن الزواج من ازواج اقل منهم تعليما و هذا الامر يوضح تدنى المكانة الاجتماعية التى يصبغها التعليم الفنى بخريجية خاصة فى موضوع الزواج.
- ارتفاع نسب البطالة بين خريجى التعليم الفنى.

و تاسيسا على كل ما سبق من انعكاسات سلبية لتدنى الوضع الاجتماعى للتعليم الفنى بنوعياتة التقليدية (الزراعى– الصناعى– التجارى– الفندقى) يعيش بخريجية فى مجموعه ورطات اجتماعية و تربوية و نفسية تكاد تعصف بة ممثلة فى ازمة الوضع الاجتماعى المتدنى التى تصاحبة و تلازمة.

خامسا: ما السبل اللازمة لتغير النظرة المجتمعيه للتعليم الفنى فى مصر؟ 1

ان تغيير النظرة المجتمعية المتدنية تجاه التعليم الفنى يستلزم تغيير اتجاهات و معتقدات فئة كبيرة من المجتمع و كذا بعض المسئولين عن السياسة التعليمية فى بلادنا تجاه مفهوم وقيمة العمل اليدوى و من ثم يمكن تغيير النظرة الطبقية الثنائية بين التعليم الثانوى العام و التعليم الثانوى الفنى على ان ياخذ تغيير هذة النظرة الاجتماعية عده مسارات تتكامل فى النهاية لتحقيق الهدف منها على النحو التالى:

- تطوير التعليم الفنى و الارتقاء بكافة المدارس الفنية و وضع نظم جديدة للامتحانات قائمة على المهارات و مدى استيعاب الطلاب.
- المساواه فى فترة اداء الخدمة العسكرية بين خريجي الجامعات و خريجى المدارس الفنية.
- معالجة المفاهيم السلبية حول التعليم المهنى من خلال خلق منهم افضل لمسارات التوظيف و العمل التى يمكن ان يدعمها و يقدمها هذا النوع من التعليم.
- مشاركة وسائل الاعلام الرئيسية لتغلب دورا اكثر ايجابية فى المناقشة و التصدى للتصورات و المفاهيم السائدة عن التعليم المهنى و المهارات بوصفها الخيار الثانى.
- تزويد الشباب و الاباء بالمزيد من النصائح و الارشاد حول الوظائف و المهن فى المدارس بحيث يصبحوا اكثر دراية و معرفة بالخيارات التعليمية.
- تحديد و تبادل نماذج قصص النجاح فى المجالات المهارية و العمل مع وسائل الاعلام لتبادل هذة القصص مع جميع الاطراف المعنيين الرئيسيين.
- تقديم مسار التعليم الفنى يعود الالتحاق بالتعليم الجامعى التقنى استرشادا بالدول الاخرى.
- توعية المجتمع بمميزات التعليم الفنى و ما ينطوى علية من فرص للتوظيف

---

1. حسن محمد حويل – نظرة مستقبلية لتطوير برامج التعليم الفنى
دراسات فى التعليم الجامعى المؤتمر الدولى الثالث عشر من 10 ل 11 اكتوبر 2020
القاهره

- انشاء مراكز الابتكار و الابداع و الفنون تتيح الاهتمام بالموهوبين بالتخصصات الفنية.
- ربط مخرجات التعليم الفنى بسوق العمل و عمل بروتكولات مع المصانع و الهيئات و الشركات و المصارف لامدادهم باحتياجاتهم من العمالة المدربة الماهرة حتى تكون لخريج التعليم الفنى ميزه نسبية فى ايجاد فرصة عمل فور الانتهاء من الدراسة الفنية .
- تقديم مقرر دراسى فى اقتصاديات و اليات انشاء و تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و الصغيرة و المتناهية الصغر لمد الخريجيين بالقروض الميسرة لتنفيذ مشروعاتهم.

8- نتائج الدراسة

تناولت الدراسة التعليم الثانوى الفنى بانواعة فى مصر و اهم الابعاد الثقافية و المجتمعية المرتبطة به و الكشف عن المعوقات و التحديات التى تحول دون تحقيق الاهداف المنشودة منة و توصلت الدراسة الى ان النهوض بالتعليم الفنى و مواجهه مشكلاتة فى اطار الخلفية المجتمعية و الثقافية يستوجب العمل على ما يلى:

1- دراسة اهداف التعليم الفنى و اعادة صياغتها بما يراعى ربط الاهداف بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل و اكتساب الدارسين المهارات اللازمة و مسايره خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
2- تحسين نظم القبول المتبعه حاليا و ذلك عن طريق قبول الطلاب المتقدمين و توزيعهم على الاقسام المختلفة وفق ميولهم و اتجاهتهم و تحقيق التوازن بين اعداد الطلاب المتقدمين لانواع التعليم الفنى المختلفة.
3- تطوير و تحديث التخصصات الدراسية الحالية من خلال ربط التخصصات المختلفة بأحتياجات سوق العمل. ادخال بعض التخصصات الجديدة المرتبطة بالتقنيات الحديثة. تحديد الاعداد المطلوبة لكل التخصصات حسب امكانيات المدارس. تعديل التخصصات الحالية بما يساير المتغيرات الجارية.
4- الاهتمام بالتدريب العملى للطلاب و ذلك من خلال ربط التعليم الفنى بمراكز الانتاج المختلفة. تحويل المدارس الفنية الى مدارس منتجة.تدريب الطلاب على الالات و المعدات الحديثة.
5- تطوير و تحديث الخطط الدراسية الحالية لتكون مواكبة لمتطلبات سوق العمل مما يستوجب تعديل الخطط الحالية لمسايرة التطورات الحديثة. تحقيق التوازن بين المواد الثقافية و التخصصية و العملية.

6- الاهتمام باعداد و تاهيل المعلم من خلال التأهيل التربوى لخريجى كليات الهندسة و الزراعه و التجارة و السياحة و الفنادق لاعدادهم لتدريس بالمدارس الفنية بانواعها. اتاحة فرص للبعثات الدراسية بالخارج لمعلمى التعليم الفنى. اعداد برامج تدريبية متواصلة لمعلمى التعليم الثانوى الفنى.

7- تطوير الهيكل التنظيمى للتعليم الفنى .التوسع فى انشاء مدارس متخصصة متقدمة فى التعليم الثانوى الفنى. فتح قنوات اتصال بين التعليم الثانوى الفنى و التعليم الجامعى . التخطيط للتعليم الفنى فى اطار التخطيط العام للدولة.

8- تشجيع الطلب الاجتماعى على التعليم الفنى من خلال تفعيل دور الاعلام فى الترويج لهذا التعليم و دورة فى تنمية تنظيم مؤتمرات و ندوات عن اهمية التعليم الفنى.

9- رعاية الخريجيين من خلال متابعة الخريجيين و مساعدتهم فى ايجاد فرص عمل. التوسع فى فرص الالتحاق بالتعليم العالى لخريجى التعليم الفنى .دعم و تشجيع الخريجيين على الانخراط فى المشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر.

9- <u>توصيات البحث</u>

- ترشيد نظام التعليم و التدريب الفنى و المهنى و تحليل المبادرات الحالية.
- التركيز على تحسين نوعية المحتوى و المؤهلات و الممارسات التعليمية.
- زيادة التعاون مع قطاعات الصناعية و المصارف و الفنادق.
- اليات افضل لتوفير بيانات دقيقة عن سوق العمل.
- تجريب انشاء عدد من المدارس الفنية المتخصصة فى شكل تعليم مجتمعى لخدمة المناطق النائية و البعيدة عن العمران.
- تحويل المدارس الفنية الصناعية الى نظام مدارس التعليم الفنى المزدوج – مبارك كول فهى الاكثر قدرة على توفير العمالة المدربة و الجاهزة للعمل بالمصانع مباشرة.
- منح الدولة حزمة من الحوافز لرجال الاعمال اللذين يستثمروا اموالهم فى التعليم الفنى.
- تطوير التعليم الفنى و انشاء جامعات تكنولوجية تساعد فى مواجهه التحديات التى يواجهها التعليم الفنى مع طرح اساليب و تخصصات جديدة بعيدا عن الاساليب النمطية لمواكبة التطور الذى يشهده العالم.

- الارتقاء بمناهج التعليم الفنى بكافة المدارس الفنية و نظم جديدة للامتحانات قائمة على المهارات و مدى استيعاب الطلاب.
- طرح تخصصات جديدة الدولة بحاجة لها و مواكبة نظم التطوير العالمية بعيدا عن التخصصات التقليدية و العمل على تدريب المعلمين و الموجهين على التخصصات الجديدة.
- بناء نظام متكامل و متطور للمحاسبة قائم على الشفافية يعتمد على المتابعة الحقيقية للاداء و تقويمة المبنى على مؤشرات و محددات الاداء على المستويات التعليمية كافة للتأكيد على الجودة النوعية و الكمية لمخرجات التعليم الفنى.
- الربط بين مدارس التعليم الفنى و وحدات الانتاج و التدريب مثل المصانع و الهيئات و الشركات و المصارف و الفنادق وذلك بتنفيذ بروتوكولات لتدريب الطلاب.
- توفير تجهيزات لذوى الاحتياجات الخاصة فوق المعايير الخاصة و ذلك و صيانتها دوريا.
- تطوير المناهج الدراسية فى ضوء المهن و احتياجات سوق العمل و استخدام تكنولوجيا فى التعليم.
- استكمال التجهيزات و الصيانة للبنية التحتية لمدارس التعليم الفنى.
- توفير الامكانيات المادية و البشرية و المعدات و الالات و العدد و الخامات و التدريبات المهنية اللازمة لتفعيل العملية التعليمية بالمدارس بما يتناسب مع عدد الطلاب و فق معايير معده لذلك.
- الاختيار السليم للكفاءات من قيادات المدارس الفنية و المعلمين.
- سد العجز فى مجالات التدريس العملى و العملى.

10- **المراجع**

- استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030 محور التعليم و التدريب) وزارة التخطيط 2-16
- اسماء مراد صالح – المتغيرات الاجتماعية و انعكاساتها على التعليم الفنى – كلية اصول التربية جامعه الفيوم – 2017
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة و الاحصاء النشرة الثانوية للتعليم قبل الجامعى للعام الدراسى 2019-2018
- المرصد المصرى دسوقى عبد الجليل – نحو تقويم كفاءة التعليم الفنى فى مصر – القاهرة 2020
- المركز الثقافى البريطانى – مؤتمر عن تغيير نظرة المجتمع تجاه المهارات الحرفية 2012
- المركز المصرى للفكر و الدراسات الاستراتيجية – التعليم الفنى فى مصر الواقع و المأمول- أكتوبر 2020
- الهلالى الشربينى – البرنامج الخامس دعم و اصلاح مؤسسات التعليم الفنى 2018 جامعه المنصورة
- الهيئة العامة للاستعلامات – التعليم الفنى و دور محورى فى دفع مسيرة التنمية – يناير 2017- القاهره
- اميره محمد عمارة – دور التعليم الفنى فى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة و المستدامة فى مصر – كلية التجارة و ادارة الاعمال- جامعه حلوان 2020
- جابر محمود طلبة - ازمة الوضع الاجتماعى للتعليم الفنى فى مصر – المؤتمر العلمى الثانوى الثالث عشر – كلية التربية جامعه عين شمس 1993

- حسن محمد حويل – نظرة مستقبلية لتطوير برامج التعليم الفنى المؤتمر الدولى الثالث عش من 10 ل 11 اكتوبر 2020– كلية التربية جامعه اسيوط
- خالد صلاح حنفى محمود – تطوير التعليم الثانوى الفنى المصرى فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة – كلية التربيه – جامعه الاسكنرية 2018
- على على عطوه بركات – متطلبات تحقيق الانسيابية بين التعليم الثانوى العام و التعليم الثانوى الفنى فى ضوء تحديات الواقع و تطلعات المستقبل – كلية التربية جامعه المنصورة 2005
- فريال ابراهيم الدسوقى – الكفاية الخارجية للتعليم الثانوى الصناعى بمصر فى ضوء التحديات المعاصرة – كلية البنات جامعه عين شمس 2019
- محمد احمد عبد المقصود – تطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم الفنى المؤتمر القومى العشرين من 20 ل 21 ابريل 2019 القاهرة
- محمد حسن الحبشى – كلية التربية جامعه عين شمس– موجهات تطوير مناهج التعليم الفنى فى ضو متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و التحول الديمقراطى فى مصر 2013
- مركز هى للسياسات العامة – ورقة سياسات عن ازمة التعليم الفنى فى مصر 2014